



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

29 كانون الثاني (يناير) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ ارتفاع احتياطي تونس من النقد الأجنبي



وإضافة إلى تراجع الواردات التونسية من الخارج. وارتفعت عائدات القطاع السياحي حيث سجّلت نحو 5 مليارات دينار تونسي (نحو 1.8 مليار دولار) نتيجة توافد قرابة 9.5 مليون سائح على تونس، الأمر الذي ساهم بدوره في تحسن الاحتياطي التونسي من النقد الأجنبي. واعتمدت الموجودات الصافية من العملة الصعبة في تونس خلال السنوات الماضية، على القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي الذي تعهد بتوفير مبلغ 2.9 مليار دولار خلال الفترة الزمنية المتراوحة بين 2016 و2020. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

سجّل الاحتياطي التونسي من العملات الأجنبية تحسنا ملحوظا خلال الأشهر الماضية، حيث بلغ 113 يوما من الواردات، وهي تغطية قياسية مقارنة بالتراجع الكبير الذي شهده مؤخرا، إذ تراجع إلى مستوى 73 يوم توريد خلال الفترة الماضية. ومع نهاية الشهر الحالي، قدر البنك المركزي التونسي مخزون العملة الصعبة بنحو 19.8 مليار دينار تونسي (نحو 7 مليارات دولار).

ويعود السبب في ارتفاع الاحتياطي الأجنبي من العملة إلى زيادة عائدات الاستثمارات بالعملة الصعبة خاصة منها مداخيل خصصة "بنك الزيتونة" و"الزيتونة تكافل" ورفع حجم رأسمالهما،

■ الائتمان الحكومي يسجّل نموًا 34.9% في الإمارات



1.135 تريليون درهم، مقابل 1.141 تريليون درهم في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

سجل الائتمان الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة، نمواً وصل معدله إلى 34.9% في العام 2019، وقد وصلت قيمة الائتمان الحكومي إلى 285.3 مليار درهم في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2019، مقابل 223.7 مليار درهم في ديسمبر/كانون الأول 2018. ووصل معدل النمو الشهري في الائتمان الحكومي في ديسمبر الماضي إلى 15.5 في المئة.

وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزي الإماراتي، فقد ارتفع حجم الائتمان الكلي في القطاع المصرفي بنحو 6.2% على أساس سنوي، و2.2% على أساس شهري في ديسمبر الماضي ليصل إلى 1.76 تريليون درهم، حيث عوّض النمو اللافت في الائتمان الحكومي.

وزاد حجم ائتمان القطاع العام (الشركات شبه الحكومية) بنسبة 9.9% على أساس سنوي (من 167.9 مليار إلى 184.6 مليار درهم)، و2.6% على أساس شهري، في حين لم يتجاوز النمو في ائتمان القطاع الخاص 0.4% على أساس سنوي. أما على أساس شهري فتراجع ائتمان القطاع الخاص في ديسمبر الماضي بنحو 0.6% إلى

■ مبادرة لـ "البنك الدولي" لتعزيز تمويل المشروعات العربية

بالديناميكية والتنافسية والشمولية وموائم لخلق فرص العمل. وتبين مؤسسة التمويل الدولي أنّ صعوبة الحصول على التمويل تحد من قدرات هذه الشركات على النمو، ونتيجة لذلك فإن نسبة استخدام القروض المصرفية بين الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالمنطقة هي من أدنى النسب في العالم.

ويهدف البرنامج الاستشاري الذي يستمر لمدة خمس سنوات إلى تنشيط قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كل من الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. المصدر (موقع اليوم السابع، بتصريف)

أطلقت مجموعة البنك الدولي مرحلة جديدة موسعة من برنامج استشاري يساعد في تحسين فرص حصول الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل، وخلق فرص عمل مستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بالشراكة مع هولندا والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا. وتمثل الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - بحسب مؤسسة التمويل الدولي - حوالي 90% من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معظمها عبارة عن شركات خاصة حيث تلعب دورا محوريا في خلق اقتصاد يتسم

